

# القانون الدولي العام

النظرية العامة والمصادر

الدكتور  
محمد يوسف علوان  
أستاذ القانون الدولي



# القانون الدولي العام

النظرية العامة والمصادر

الدكتور

محمد يوسف علوان

أستاذ القانون الدولي

مزيدة ومنقحة



2022

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: ( 2020 / 8 / 3467 )  
علوان، محمد يوسف  
القانون الدولي العام: النظرية العامة والمصادر / محمد يوسف علوان - عمان: دار وائل  
للنشر والتوزيع ، 2020 .  
( 562 ص )  
ر.إ. : ( 2020 / 8 / 3467 )  
الواصفات: / القانون الدولي // المعاهدات الدولية // القانون /  
\* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي  
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

\*\*\*\*\*

رقم التصنيف العشري / ديوي : 341  
(ردمك) ISBN 978-9957-91-764-7

إعادة الطبعة الرابعة 2022

جميع الحقوق محفوظة للناشر



## دار وائل للنشر والتوزيع

دار وائل للنشر عمان - الأردن - الجبيهة - شارع الجمعية العلمية الملكية  
مقابل الباب الشمالي للجامعة الأردنية

E-Mail : darwael@yahoo.com - sales.darwael@gmail.com

TEL +962 6 533583 7

FAX: +962 6 5331661

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

بسم الله الرحمن الرحيم

## تقديم

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى في عام 1996م؛ وقد كان في حينه خلاصة لدراسة وتدرّيس القانون الدولي العام لما يقرب من ربع قرن من الزمان. وبعد نفاذ الطبعة، كان لا بد من إعادة النظر في الكتاب، فكانت الطبعة الثانية، التي وضعتها بين أيدي القراء الأعزاء في عام 2000م. وحافظت في تلك الطبعة الثانية على الإطار العام للطبعة الأولى، وإن كنت قد أدخلت عليها بعض التنقيحات والتعديلات والإضافات البسيطة التي اقتضاها المقام. وقد أعدت النظر في الكتاب بشكل أوفى وأحدث في الطبعة الثالثة له في عام 2007م؛ أما الطبعة الرابعة الحالية فقد حرصت فيها على أن يتضمن الكتاب كل جديد في موضوعاته من نصوص قانونية واجتهادات فقهية وأحكام قضائية.

ويقتصر هذا الكتاب بطبعته الجديدة على البحث في النظرية العامة للقانون الدولي وفي مصادره، ولا سيما منها المعاهدات الدولية، راجياً من الله أن يطيل في العمر، وأن أتمكن من إعداد كتاب آخر، أستكمل فيه البحث في موضوعات القانون الدولي الرئيسية الأخرى. وقد حرصت في هذه الطبعة الجديدة، كما هو الحال في كتاباتي الأخرى في القانون الدولي، أن أنحو في البحث منهجاً علمياً؛ فأعرض لهذا القانون، كما هو كائن فعلاً، وليس كما يجب أن يكون، كما يفعل عدد لا يستهان به من الباحثين.

ولا يفوتني أن أعبّر عن تقديري لكل الذين اعتمدت على دراساتهم ومؤلفاتهم ونصائحهم، وأخص بالشكر الدكتور أشرف سمحان الذي أبدى ملاحظاته على النص قبل دفعه إلى المطبعة، وكل من قرأ الكتاب في طبعاته السابقة وأفاد منه، وخاصة من طلاب كليات الحقوق الأعزاء في الأردن وخارجه، الذين قضيت معهم ما يقرب من نصف قرن من الزمن؛ كما بودي أن أعبّر عن امتناني لزوجتي أطال الله في عمرها وأبنائي الذين وفّروا لي وهم صغار، ولا يزالون وهم في ريعان الشباب، الأجواء المناسبة لكي أمضي قدماً في مسيرتي العلمية والعملية.

والله أسأل أن أكون قد وفقت، بهذا الجهد العلمي المتواضع، في حمل رسالة العلم والعلماء، وفي إضافة لجنة جديدة إلى المكتبة العربية، تصلح مرجعاً للدارسين، وتفتح باباً لتشجيع الباحثين في القانون الدولي.

**والله ولي التوفيق**

**المؤلف**

**عمان في شباط / فبراير 2022م**

## الفهرس

### الموضوع

21	القسم الأول: النظرية العامة للقانون الدولي
23	الفصل الأول: التعريف بالقانون الدولي العام وحقيقة وجوده .....
23	المبحث الأول: ماهية القانون الدولي والمجتمع الدولي .....
26	المطلب الأول: القانون الدولي الوضعي وقواعد السلوك الدولية الأخرى .....
26	أولاً: الأخلاق الدولية .....
27	ثانياً: المجاملات الدولية .....
28	ثالثاً: القانون الطبيعي .....
	المطلب الثاني: القانون الدولي عام التطبيق والقانون الدولي النسبي أو
29	المخصص .....
31	المطلب الثالث: القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص .....
33	المطلب الرابع: مجتمعات حكومات الدول والمجتمعات الدولية غير الحكومية
34	المبحث الثاني: حقيقة وجود القانون الدولي .....
35	المطلب الأول: التيار المنكر لوجود القانون الدولي .....
39	المطلب الثاني: الرد على التيار المنكر لوجود القانون الدولي .....
39	أولاً: عدم وجود تلازم بين القانون الدولي والتنظيم الأعلى من الدول.
44	ثانياً: القانون الدولي من قانون تنسيق إلى قانون تبعية .....
48	الفصل الثاني: تطور القانون الدولي .....
49	المبحث الأول: إرهاصات القانون الدولي (القانون الدولي قبل نشأة الدول الحديثة)
49	المطلب الأول: العصور القديمة .....
50	أولاً: الشرق القديم .....
50	ثانياً: اليونان القديمة .....
52	ثالثاً: العصر الروماني .....
54	المطلب الثاني: القرون الوسطى .....



54	أولاً: الصراع بين الوحدة والتجزئة .....
55	ثانياً: اندحار "السلطة" العالمية وتكريس التجزئة .....
56	ثالثاً: القانون الدولي في العصور الوسطى الأوروبية .....
58	رابعاً: القرون الوسطى الإسلامية وأثرها على القانون الدولي .....
	المبحث الثاني: القانون الدولي التقليدي منذ نشأة الدول الحديثة حتى الحرب
61	العالمية الأولى (1648م-1918م) .....
62	المطلب الأول: تحول الملكيات الأوروبية إلى دول حديثة .....
63	المطلب الثاني: الأساس النظري: مبدأ سيادة الدولة .....
64	المطلب الثالث: معاهدات وستفاليا لعام 1648م .....
67	المطلب الرابع: العلاقات الدولية بعد معاهدات وستفاليا .....
70	المطلب الخامس: دور الفقه في ولادة القانون الدولي لغاية القرن التاسع عشر
71	أولاً: مدرسة القانون الطبيعي .....
75	ثانياً: إرهابات المدرسة الوضعية .....
77	ثالثاً: الوضعيون الأوائل .....
78	المطلب السادس: الملامح الأساسية للقانون الدولي التقليدي .....
78	أولاً: القانون الدولي التقليدي بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر.
79	ثانياً: القانون الدولي التقليدي خلال القرن التاسع عشر .....
86	المبحث الثالث: القانون الدولي فيما بين الحربين العالميتين .....
87	أولاً: تطور ظاهرة المنظمات الدولية .....
89	ثانياً: تقييد وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية .....
90	ثالثاً: ظهور الاتحاد السوفيتي والصين وأثره على تطور القانون الدولي
91	رابعاً: التوسع المادي للقانون الدولي .....
93	المبحث الرابع: القانون الدولي منذ الحرب العالمية الثانية .....
93	المطلب الأول: المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية .....
93	أولاً: الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة .....
96	ثانياً: نهاية الحرب الباردة، وبداية الأحادية القطبية .....

99	المطلب الثاني: أبرز سمات القانون الدولي منذ الحرب العالمية الثانية .....
99	أولاً: دور الفقه في تطور القانون الدولي في القرن العشرين.....
103	ثانياً: تنوع اللاعبين في المجتمع الدولي .....
112	ثالثاً: زيادة الميادين التي تدخل في دائرة نفوذ القانون الدولي.....
115	<b>الفصل الثالث: أساس الصفة الإلزامية للقانون الدولي.....</b>
115	المبحث الأول: النظريات الشكلية .....
115	المطلب الأول: النظريات الإرادية .....
116	أولاً: نظرية التقييد الذاتي لإرادة الدولة .....
116	ثانياً: نظرية الإرادة المشتركة .....
118	ثالثاً: تقييم النظريات الإرادية .....
121	المطلب الثاني: النظرية الخالصة للقانون .....
122	المبحث الثاني: النظريات الاجتماعية .....
122	المطلب الأول: القانون الطبيعي .....
123	المطلب الثاني: النظرية الموضوعية الاجتماعية .....
127	<b>الفصل الرابع: العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي .....</b>
128	المبحث الأول: مذهب ثنائية أو ازدواجية القانونين .....
129	أولاً: أسانيد المذهب .....
129	ثانياً: النتائج التي تترتب على المذهب .....
131	ثالثاً: تقييم المذهب .....
133	المبحث الثاني: مذهب الوحدة بين النظامين القانونيين .....
133	أولاً: الوحدة مع علو أو سمو القانون الداخلي .....
135	ثانياً: الوحدة مع سمو القانون الدولي .....
137	المبحث الثالث: حالة العمل الدولي .....
138	أولاً: موقف القانون الدولي .....
	ثانياً: مواقف الدول من مسألة انطباق القانون الدولي داخل الدولة
144	ومن مكانته في النظام القانوني الداخلي .....



## القسم الثاني: مصادر القانون الدولي

157	تمهيد .....
165	الباب الأول: القانون الدولي الاتفاقي: المعاهدات الدولية .....
168	الفصل الأول: التعريف بالمعاهدات الدولية وتصنيفها .....
168	المبحث الأول: التعريف بالمعاهدات الدولية .....
169	أولاً: نسبة التصرف إلى دول أو منظمات دولية .....
172	ثانياً: التعبير عن إرادتين أو أكثر لإنتاج آثار قانونية.....
173	ثالثاً: الصيغة المكتوبة .....
174	رابعاً: خضوع التصرف للقانون الدولي .....
175	خامساً: تعدد الوثائق التي تتكون منها المعاهدة .....
175	سادساً: تعدد التسميات .....
182	المبحث الثاني: تصنيف المعاهدات الدولية .....
183	أولاً: تصنيف المعاهدات من حيث عدد الدول الأطراف.....
184	ثانياً: تصنيف المعاهدات الدولية من حيث الطبيعة.....
	ثالثاً: تصنيف المعاهدات من حيث إجراءات الإبرام أو من حيث الشكل.....
187	الفصل الثاني: إبرام المعاهدات الدولية ودخولها في النفاذ .....
190	المبحث الأول: الإجراءات المشتركة في كل من المعاهدات الثنائية والجماعية ...
191	المطلب الأول: إعداد نص المعاهدة .....
191	الفرع الأول: المفاوضة .....
191	أولاً: المقصود بالمفاوضة .....
192	ثانياً: تعيين الأشخاص المخولين بالمفاوضة .....
194	ثالثاً: تبادل واعتماد وثائق التفويض.....
196	رابعاً: الالتزام بالتفاوض بحسن نية .....
196	الفرع الثاني: تحرير المعاهدة .....
196	أولاً: لغة المعاهدة .....

197	..... ثانياً: بنیان المعاهدة
200	..... الفرع الثالث: اعتماد نص المعاهدة
200	..... أولاً: المقصود باعتماد النص وتوثيقه
202	..... ثانياً: آثار اعتماد النص
204	..... المطلب الثاني: تعبير الدولة عن رضاها بالالتزام النهائي بالمعاهدة
	..... الفرع الأول: التعبير عن الرضا بالالتزام بالمعاهدة بتوقيعها أو بتبادل وثائق إنشائها
204	..... أولاً: التوقيع على المعاهدة
205	..... ثانياً: تبادل وثائق إنشاء المعاهدة
206	..... الفرع الثاني: التعبير عن الرضا بالالتزام بالمعاهدة بالتصديق عليها.....
206	..... أولاً: التعريف بالتصديق
208	..... ثانياً: تبادل وثائق التصديق
208	..... ثالثاً: الحكمة من التصديق
209	..... رابعاً: مبدأ حرية الدولة في التصديق
211	..... خامساً: السلطة المختصة بالتصديق
223	..... سادساً: مشكلة التصديق الناقص
	..... الفرع الثالث: التعبير عن الرضا بالالتزام بالمعاهدة بقبولها أو الموافقة عليها
228	..... عليها
228	..... الفرع الرابع: التعبير عن الرضا بالالتزام بالمعاهدة بالانضمام إليها.....
229	..... المطلب الثالث: دخول المعاهدة في النظام القانوني الدولي
229	..... الفرع الأول: دخول المعاهدة في النفاذ
229	..... أولاً: الدخول في النفاذ بعد التعبير عن الرضا النهائي بالالتزام بالمعاهدة
233	..... ثانياً: الدخول في النفاذ الفوري بمجرد اعتماد النص.....
233	..... ثالثاً: التطبيق المؤقت للمعاهدة
234	..... الفرع الثاني: نظام تسجيل المعاهدات الدولية ونشرها
234	..... أولاً: المقصود بالنظام

237	..... ثانياً: جزاء عدم التسجيل
239	..... المبحث الثاني: إبرام المعاهدات الجماعية
239	..... المطلب الأول: "مأسسة" إجراءات إعداد المعاهدات الجماعية
	..... الفرع الأول: إعداد المعاهدات الجماعية في مؤتمرات دولية تدعو إليها
239	..... الدول أو المنظمات الدولية
239	..... أولاً: الدعوة للمؤتمر والمفاوضة فيه
243	..... ثانياً: التنظيم المادي للمؤتمر
244	..... ثالثاً: اعتماد نص المعاهدة المتعددة الأطراف
246	..... رابعاً: توثيق نص المعاهدة المتعددة الأطراف
246	..... الفرع الثاني: إعداد المعاهدات الجماعية من قبل منظمة دولية
248	..... الفرع الثالث: اتفاقيات العمل الدولية
250	..... المطلب الثاني: إجراءات تساعد على زيادة عدد الدول المشاركة في المعاهدة
250	..... الفرع الأول: مدى حق كل دولة في المشاركة في المعاهدة الجماعية ....
253	..... الفرع الثاني: المعاهدات المفتوحة والمعاهدات المغلقة في العمل
254	..... الفرع الثالث: التوقيع المؤجل
255	..... الفرع الرابع: الانضمام
255	..... أولاً: التعريف بالانضمام
257	..... ثانياً: شكل الانضمام ووقته
258	..... الفرع الخامس: التحفظات
260	..... أولاً: حكم التحفظ قبل اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات
264	..... ثانياً: حكم التحفظات في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات
273	..... المطلب الثالث: إنشاء جهة الإيداع
273	..... الفرع الأول: اختيار جهة الإيداع
274	..... الفرع الثاني: وظائف جهة الإيداع
277	..... الفصل الثالث: صحة المعاهدات الدولية من حيث الموضوع
277	..... المبحث الأول: شروط صحة المعاهدات

278	المطلب الأول: أهلية إبرام المعاهدات الدولية .....
	الفرع الأول: أشخاص القانون الدولي الذين يملكون إبرام المعاهدات
278	الدولية.....
278	أولاً: الدول .....
284	ثانياً: المنظمات الدولية .....
286	ثالثاً: السلطات أو الكيانات الممهدة للدولة (حركات التحرر الوطني) ..
289	الفرع الثاني: السلطات الحكومية المختصة بإلزام الدولة .....
289	أولاً: الحكومة القانونية التي تتازعها حكومة أخرى .....
290	ثانياً: الحكومة التي تخضع واقعياً لسلطة حكومة أجنبية .....
290	ثالثاً: الدول غير المعترف بها .....
291	رابعاً: حكومات المهجر أو المنفى .....
291	المطلب الثاني: سلامة التعبير عن الإرادة (الرضا بالمعاهدة) .....
292	الفرع الأول: موقف الفقه من عيوب الرضا في المعاهدات الدولية .....
293	الفرع الثاني: موقف اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات من عيوب الرضا....
294	أولاً: الغلط .....
297	ثانياً: التدليس .....
298	ثالثاً: افساد ممثل الدولة .....
300	رابعاً: الاكراه .....
307	المطلب الثالث: مشروعية المحل .....
307	الفرع الأول: أصل الفكرة ومكانها في اتفاقية فيينا .....
307	أولاً: أصل الفكرة .....
309	ثانياً: فكرة النظام العام الدولي في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات .....
309	الفرع الثاني: المقصود بالقاعدة الآمرة والرد على الانتقادات الموجهة إليها.
309	أولاً: المقصود بالقاعدة الآمرة .....
320	ثانياً: تقييم فكرة النظام العام الدولي .....
322	المبحث الثاني: جزاء الإخلال بشروط صحة المعاهدة .....

322	المطلب الأول: البطلان المطلق والبطلان النسبي .....
322	الفرع الأول: التفرقة بين كلا النوعين من البطلان .....
324	الفرع الثاني: حالات البطلان النسبي .....
324	الفرع الثالث: حالات البطلان المطلق .....
326	المطلب الثاني: إجراءات إبطال المعاهدة .....
326	الفرع الأول: النظام التقليدي .....
327	الفرع الثاني: نظام اتفاقية فيينا .....
327	أولاً: إعلان البطلان .....
329	ثانياً: تسوية المنازعات .....
331	المطلب الثالث: آثار البطلان .....
331	الفرع الأول: آثار البطلان بالنسبة للمعاهدة .....
331	أولاً: رجعية البطلان .....
333	ثانياً: تجزئة المعاهدة .....
335	الفرع الثاني: آثار البطلان بالنسبة للدول الأطراف .....
336	<b>الفصل الرابع: تطبيق المعاهدات الدولية .....</b>
336	المبحث الأول: آثار المعاهدات بالنسبة للدول الأطراف .....
336	المطلب الأول: النظام القانوني الدولي وتنفيذ المعاهدات .....
336	الفرع الأول: مبدأ تنفيذ المعاهدة بحسن نية .....
336	أولاً: الصفة الإلزامية للمعاهدة .....
337	ثانياً: مبدأ حسن النية .....
338	ثالثاً: عدم تنفيذ المعاهدة بالاستناد إلى القانون الداخلي .....
340	الفرع الثاني: آثار المعاهدات من حيث الزمان .....
342	الفرع الثالث: آثار المعاهدات من حيث المكان .....
344	الفرع الرابع: ضمانات تنفيذ المعاهدات الدولية .....
345	أولاً: أشكال الضمان في العلاقة بين الدول .....
347	ثانياً: الآليات الدائمة للرقابة في نطاق المنظمات الدولية .....

350	المطلب الثاني: النظام القانوني الداخلي وتنفيذ المعاهدات الدولية .....
350	الفرع الأول: إدخال المعاهدة في النظام القانوني الداخلي .....
351	أولاً: أسلوب الإدخال التقليدي .....
352	ثانياً: أسلوب الإدخال التلقائي .....
354	ثالثاً: الوضع في الأردن .....
355	الفرع الثاني: التدابير التنفيذية الداخلية .....
355	أولاً: التزام الدول الأطراف في المعاهدة باتخاذ تدابير تنفيذية داخلية ..
356	ثانياً: آثار المعاهدات بالنسبة للأفراد .....
361	المبحث الثاني: آثار المعاهدات بالنسبة للدول الغير .....
361	المطلب الأول: المقصود بالدول الغير .....
364	المطلب الثاني: المبدأ العام: مبدأ الأثر النسبي للمعاهدات .....
365	المطلب الثالث: الاستثناءات على مبدأ الأثر النسبي للمعاهدات .....
366	الفرع الأول: تطبيق المعاهدات الدولية على الدول الغير برضاها .....
366	أولاً: المعاهدات التي تنشئ التزامات على عاتق الدول الغير .....
367	ثانياً: المعاهدات التي تنشئ حقوقاً لصالح الدول الغير .....
	الفرع الثاني: سريان المعاهدة على الدول الغير بشكل تلقائي وبصرف
373	النظر عن رضاها .....
373	أولاً: المعاهدات التي تنشئ أوضاعاً موضوعية .....
376	ثانياً: تعليق تطبيق الدول الغير للمعاهدة بدون رضاها .....
	الفرع الثالث: المعاهدات التي تصبح ملزمة للدول الغير عن طريق العرف
379	الدولي .....
380	المبحث الثالث: تفسير المعاهدات الدولية .....
381	المطلب الأول: الجهة المختصة بالتفسير .....
382	أولاً: التفسير عن طريق الإرادة المنفردة للدولة .....
386	ثانياً: التفسير المتفق عليه بين الدول الأطراف .....
387	ثالثاً: التفسير القضائي الدولي .....

388	رابعاً: تفسير المنظمات الدولية .....
389	المطلب الثاني: طرق التفسير وقواعده .....
390	أولاً: القاعدة العامة في التفسير .....
399	ثانياً: الطرق التكميلية أو الاحتياطية في التفسير .....
401	ثالثاً: تفسير المعاهدات المحررة بأكثر من لغة .....
404	المبحث الرابع: حكم التعارض بين المعاهدات المتتالية .....
404	المطلب الأول: تنفيذ المعاهدات المتتالية التي تتعلق بموضوع واحد .....
405	الفرع الأول: صور التعارض الممكنة .....
406	الفرع الثاني: الحلول الفقهية للمشكلة .....
406	الفرع الثالث: الحلول المنصوص عليها في اتفاقية فيينا لعام 1969م ...
	أولاً: استثناء المادة (103) من ميثاق الأمم المتحدة من الأحكام العامة
407	لتنفيذ المعاهدات المتتالية .....
409	ثانياً: حالة وجود أحكام خاصة في المعاهدة .....
411	ثالثاً: المعاهدات المتعاقبة المعقودة بين الأطراف نفسها .....
412	رابعاً: المعاهدات المتعاقبة مع اختلاف الأطراف .....
	المطلب الثاني: حكم التعارض بين المعاهدة وقواعد القانون الداخلي أمام
413	القاضي الوطني .....
	الفرع الأول: العقوبات التي يضعها النظام القانوني الداخلي أمام تطبيق
413	المعاهدة الدولية .....
	الفرع الثاني: الحلول المختلفة في مسألة العلاقة بين المعاهدات الدولية
415	والقانون الداخلي .....
	الفرع الثالث: موقف القضاء الأردني من مسألة تعارض القانون الداخلي
419	مع المعاهدة الدولية .....
425	<b>الفصل الخامس: انتهاء المعاهدات</b> .....
425	المبحث الأول: تعديل المعاهدات .....



	المطلب الأول: التعريف بالمصطلحات واساليب مسايرة المعاهدة للظروف
425	..... المستجدة
425	أولاً: التعريف بالمصطلحات المستخدمة للتعبير عن تعديل المعاهدة...
426	ثانياً: أساليب مسايرة المعاهدة للظروف المستجدة .....
428	المطلب الثاني: القواعد العامة بشأن تعديل المعاهدات الثنائية والجماعية ....
428	الفرع الأول: التعديل عن طريق الاتفاق الصريح .....
429	الفرع الثاني: التعديل بطرق أخرى .....
	أولاً: التعديلات الضمنية المستمدة من التعامل أو السلوك اللاحق
429	..... للأطراف
431	ثانياً: التعديل عن طريق ظهور قاعدة آمرة جديدة.....
431	المطلب الثالث: تعديل المعاهدات الجماعية .....
431	الفرع الأول: التعديل عن طريق اتفاق مفتوح لجميع الأطراف .....
431	أولاً: اقتراح التعديل .....
432	ثانياً: مناقشة اقتراح التعديل واتخاذ قرار بشأنه .....
433	ثالثاً: التفاوض على التعديل المقترح واعتماده .....
434	رابعاً: دخول التعديل في النفاذ .....
436	خامساً: آثار دخول التعديل في النفاذ .....
436	الفرع الثاني: تعديل المعاهدة المتعددة الأطراف باتفاق بين بعض أطرافها.
439	المبحث الثاني: انقضاء المعاهدة والانسحاب منها وإيقاف العمل بها .....
	المطلب الأول: الأسباب الاتفاقية لانقضاء المعاهدة أو الانسحاب منها أو
440	إيقاف العمل بها .....
	الفرع الأول: انقضاء المعاهدة أو الانسحاب منها أو إيقاف العمل بها وفقاً
441	لاحكامها .....
441	أولاً: النص الصريح على أسباب الانقضاء أو الانسحاب أو الإيقاف
444	ثانياً: النص الضمني على أسباب الانقضاء أو الانسحاب أو الإيقاف.

	الفرع الثاني: انقضاء المعاهدة أو الانسحاب منها أو إيقاف العمل بها
447	باتفاق لاحق .....
	أولاً: الاتفاق اللاحق الصريح على انقضاء المعاهدة أو الانسحاب منها
447	أو إيقاف العمل بها .....
	ثانياً: الاتفاق اللاحق الضمني على انقضاء المعاهدة أو الانسحاب
449	منها أو إيقاف العمل بها .....
	المطلب الثاني: الأسباب الخارجية (غير الإرادية) لانقضاء المعاهدة أو
450	الانسحاب منها أو إيقاف العمل بها .....
450	الفرع الأول: الأسباب الخارجية التي تنشأ نتيجة لسلوك الأطراف .....
450	أولاً: الإخلال الجوهري بأحكام المعاهدة .....
454	ثانياً: أثر النزاعات المسلحة على المعاهدات الدولية .....
458	ثالثاً: العرف اللاحق .....
458	الفرع الثاني: الأسباب الخارجية المستقلة عن سلوك الأطراف .....
458	أولاً: استحالة التنفيذ .....
459	ثانياً: التغير الجوهري في الظروف .....
465	ثالثاً: ظهور قاعدة أمر جديدة .....
466	الباب الثاني: القانون الدولي غير الاتفاقي .....
466	الفصل الأول: المصادر العفوية للقانون الدولي .....
466	المبحث الأول: العرف الدولي .....
468	المطلب الأول: أركان العرف .....
468	الفرع الأول: الركن المادي .....
468	أولاً: السلوك أو التصرف المنشئ للعرف .....
474	ثانياً: تواتر السلوك أو التصرف أو تتابعه في الزمان .....
477	ثالثاً: النطاق الجغرافي للعرف .....
479	الفرع الثاني: الركن المعنوي أو النفسي .....
479	أولاً: الشعور بتمتع السابقة بوصف الإلزام .....

482	..... ثانياً: عدم الحاجة للقبول بالقاعدة العرفية من الدول الغير.....
484	..... الفرع الثالث: الأساس القانوني للصفة الإلزامية للعرف
484	..... أولاً: النظرية الذاتية (نظرية الاتفاق الضمني)
484	..... ثانياً: النظرية الموضوعية (نظرية التكوين التلقائي للعرف)
485	..... المطلب الثاني: العلاقة بين العرف والمعاهدة وعملية تقنين العرف
485	..... الفرع الأول: العلاقة بين العرف والمعاهدة
489	..... الفرع الثاني: تقنين أو تدوين العرف الدولي
493	..... المبحث الثاني: المبادئ العامة للقانون
493	..... المطلب الأول: المبادئ العامة للقانون مصدر مباشر ومستقل للقانون الدولي
496	..... المطلب الثاني: المقصود بالمبادئ العامة للقانون
	..... الفرع الأول: المبادئ العامة للقانون مبادئ مشتركة في النظم القانونية
498	..... الداخلية
	..... الفرع الثاني: المبادئ العامة للقانون مبادئ قابلة للتطبيق في النظام
501	..... القانوني الدولي
502	..... المطلب الثالث: مجالات تطبيق المبادئ العامة للقانون
	..... الفرع الأول: الدور المحدود للمبادئ العامة للقانون في مجال العلاقات
502	..... التقليدية فيما بين الدول
	..... الفرع الثاني: الدور الكبير للمبادئ العامة للقانون في المجالات الجديدة
504	..... للقانون الدولي
504	..... أولاً: المبادئ العامة للقانون وظاهرة التنظيم الدولي
	..... ثانياً: المبادئ العامة للقانون والعلاقات بين الدول أو المنظمات الدولية
505	..... والأشخاص الخاصة الأجنبية
	..... المطلب الرابع: موقع المبادئ العامة للقانون بين المصادر الأصلية للقانون
506	..... الدولي
509	..... المبحث الثالث: مبادئ العدالة والإنصاف
510	..... المطلب الأول: مبادئ العدالة في القانون الدولي الاتفاقي

513	المطلب الثاني: تطبيق القضاء الدولي لمبادئ العدل والانصاف .....
	المطلب الثالث: تطبيق القضاء الدولي لمبادئ العدالة بوصفها أحد المبادئ
515	..... العامة للقانون
518	..... الفصل الثاني: الطرق الإرادية لتكوين القانون الدولي
	المبحث الأول: الأعمال أو التصرفات القانونية الدولية الصادرة عن الإرادة
518	..... المنفردة
518	المطلب الأول: التصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة للدولة .....
519	الفرع الأول: أنواع التصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة للدولة .....
519	أولاً: التصريح .....
520	ثانياً: الوعد الدولي .....
521	ثالثاً: الاعتراف .....
522	رابعاً: الاحتجاج .....
522	خامساً: التنازل .....
523	سادساً: الإبلاغ .....
525	سابعاً: الاعتذار .....
	الفرع الثاني: النظام القانوني للتصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة
525	..... للدولة
525	أولاً: شروط صحة التصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة للدولة ....
526	ثانياً: شكل التصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة للدولة .....
	الفرع الثالث: الآثار القانونية للتصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة
528	..... للدولة
528	أولاً: آثار التصرفات الانفرادية على الدول الصادرة عنها .....
530	ثانياً: آثار التصرفات الانفرادية على الدول الغير .....
	المطلب الثاني: التصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة للمنظمات
532	..... الدولية
534	الفرع الأول: القرارات .....

535	..... أولاً: التصرفات الملزمة لصاحبها
538	..... ثانياً: آثار التصرفات الانفرادية للمنظمات الدولية بالنسبة للغير
543	..... الفرع الثاني: التوصيات
543	..... أولاً: القيمة القانونية للتوصية
545	..... ثانياً: إسهام التوصيات في خلق قواعد القانون الدولي
550	..... المبحث الثاني: الاتفاقات غير الملزمة
551	..... المطلب الأول: تصنيف الاتفاقات غير الملزمة
552	..... المطلب الثاني: الاتفاقات غير الملزمة والمعاهدات الدولية
554	..... المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للتعهدات في الاتفاقات غير الملزمة
557	..... الفصل الثالث: المصادر الاستثنائية للقانون الدولي
558	..... المبحث الأول: الفقه
560	..... المبحث الثاني: القضاء